



المصدر:الديبلوماسية

التاريخ: ١٤ رجب ١٤٠٩ هـ

دور بارز للمملكة في دعم المشاريع الانمائية بالعالم الثالث

اوضحت دراسة هامة صدرت مؤخرا عن وزارة التعاون الاقتصادي الاتحادي في بون بالمانيا الغربية بشأن التعاون الانمائي القائم بين المملكة وجمهورية المانيا الاتحادية في اطار ، السياسة الانمائية الثلاثية الاطراف ، التي تقوم على اساس التعاون بين الدول الصناعية والدول المنتجة للنفط وتقديم المساعدات الانمائية المختلفة الى الدول النامية في العالم الثالث .

ميدان السياسة الإنمائية الدولية في العالم .. وتؤكد الدراسات أن هذا المشروع

الإنمائي الفني كان من أهم مشاريع التنمية التي جرت في القارة الأفريقية خلال السنوات القليلة الماضية حيث بلغت فيه تكاليف حفر الآبار السعودي/الصومالي الذي تم في إطار السياسة الإنمائية الجديدة حوالي ٣٠ مليون مارك .. وقد لعب هذا المشروع بعد استكماله في أواخر العام الماضي دوراً كبيراً في سد احتياجات حوالي مليوني شخص من مياه الشرب .. ونوهت الدراسة بالاهتمام الكبير الذي سجله التعاون الإنمائي الثلاثي الأطراف بين الرياض وبين والدول

النامية لدى دول العالم الصناعي الأخرى التي حذت حذوه خلال النصف الأول من الثمانينات الحالية باعتباره صورة من صور المشاركة الدولية في التقنية والثروة معا ..

وأوضحت الدراسة أن حجم المشاريع التي قامت المؤسسة الألمانية للتعاون بتنفيذها في الاقطار النامية بالعالم الثالث خلال السنوات العشر الماضية بلغت ٤٠ مليار مارك ساهمت الدول المنتجة للنفط وفي مقدمتها المملكة في إطار السياسة الإنمائية المتعددة الأطراف بجزء كبير منها انعكس بوضوح على تطور المرافق الاقتصادية والصناعية والزراعية والحرفية والتقنية في الدول النامية ورفع مستوى المعيشة لدى شعوبها .

وأوضحت الدراسة أن التعاون الإنمائي السعودي الألماني في هذا المضمار يشكل ٦٢٪ من المشاريع الإنمائية التقنية التي تقوم المؤسسة الألمانية للتعاون التقني التابعة لوزارة التعاون الاقتصادي الاتحادي في بون بتنفيذها في دول العالم الثالث الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتشير هذه الدراسة التي نشرت بمناسبة مرور عشر سنوات على تنفيذ هذه السياسة الإنمائية الجديدة إلى أن البرامج الإنمائية شملت ميادين واسعة كتقديم المساعدات الغذائية إلى دول الساحل الأفريقي التي تضررت بعوجة القحط والجفاف التي اجتاحت أفريقيا خلال النصف الأول من الثمانينات الحالية وإنشاء سلسلة من مشاريع الري والسقاية في الصومال وإقامة عدة مستشفيات ومراكز للخدمات الصحية في السودان وتنفيذ مشاريع الطرق والإسكان في شمال جزيرة قبرص ومشاريع الري الزراعي وتطوير الثروة الغذائية في كل من تونس وموريتانيا .. إضافة إلى إقامة عدد كبير من مشاريع التنمية الاقتصادية والصناعية والحرفية في بعض دول العالم العربي وعدد من الدول الإسلامية بأفريقيا وآسيا .. كذلك أشارت الدراسة إلى بعض الاقطار النامية بالعالم الثالث مثل ما حدث في بيرو عام ١٩٨٥ حيث تمت المشاركة في مشروع حماية البيئة من التلوث والتخلص من المخلفات والفضلات والتي بلغت تكاليفه ٤٠٠ ملايين مارك ومشروع هندوراس المتعلق بتقديم تجهيزات فنية لمجمع كبير من المدارس المهنية والحرفية والذي بلغت تكاليفه ٥ ملايين مارك .. وتقول الدراسة أن من أبرز المشاريع في هذا الصدد هو المشروع الخاص بالتعليم التقني والتدريب الفني في جمهورية الصومال الديمقراطية الذي يعتبر من أكبر مشاريع هذا التعاون الإنمائي الثلاثي الطرف الذي تم الاتفاق عليه بين المملكة وألمانيا في النصف الثاني من السبعينات الماضية والذي استطاع أن يساهم في تحقيق السياسة الإنمائية الدولية في العالم ودعم مشاريع التنمية والتطور بدول العالم الثالث بصورة عملية وحظي بتأييد المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والعاملة في